الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني

(أفكار أولية)

د/ أحمد محمد عبد الغني محمد

مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بني سويف

ملخص

تناقش هذه الورقة نمط من أنماط إسهامات الصفوة الاقتصادية- رجال الأعمال - من خلال المنشات الاقتصادية في حل مشكلات المجتمع ، ولاسيما تخفيف العبء عن كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة الحضرية في المجتمع علي المستوي الأدنى.تنظر الورقة إلي المنشات الاقتصادية لرجال الأعمال علي أنها ركن أساسي من مؤسسات المجتمع المدني لسببين: أولهما يساعد النشاط الاستثماري Entrepreneurship علي تقريب الفوارق بين الطبقات ولاسيما في حالة عجز الموارد الرسمية للدولة.ثانيهما ، يساعد وجود هذا النشاط من تقليل الاعتماد علي الدولة باعتبارها اللاعب الوحيد في الساحة الاقتصادية ،وقد ينعكس هذا علي الأنشطة السياسية للدولة فتتجه إلي مزيد من تعظيم المشاركة السياسية ويعجل من التحول الديمقراطي في المجتمع – علاقة غير خطية .

وإذا نظرنا إلي هذين السببين نجد أنهما يتكاملا مع الوظيفة الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بالمسئولية الاجتماعية، وتمكين المجتمع من تدبير حاجاته الاجتماعية دون الاعتماد الكلي لا علي السوق ولا الدولة معا، ويكون الناتج علي المدى البعيد أبنية ديمقراطية تحتية- وان كانت مؤسسات المجتمع المدني ليست في طبيعتها سياسية .أضيف أيضا أن العمل الفردي المباشر-رجال الأعمال والشخصيات العامة- احد التصنيفات المعبرة عن مؤسسات المجتمع المدني بجانب الأحزاب، النقابات،والجمعيات التطوعية.

تجد الدراسة إطارها النظري في هذا التوجه عن العلاقة بين الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني القائم مقدمتين الأولي تتعلق بمفهوم الاستقلال،والثانية علي النموذج الانجلو-سكسوني-الثقافة المدنية- الذي يؤمن بالبعد التعددي للمجتمع المدني واستقلال المصالح الاجتماعية والاقتصادية . كما أن هذه الدراسة تستكمل البحث في الفرضية القائلة بان: "المصالح الاقتصادية مكون أساسي من المجتمع المدني،تكتسب قوتها خارج الدولة ،تحول طبيعة الحياة الاقتصادية، السياسية، والتنظيمية من زيادة ارتباط الصفوة الاقتصادية بمناقب المجتمع المدني الخادمة لمصالحهم علاوة علي تحقيق الخير العام".

ويقترح الإطار النظري أن غياب الدور الفعلي والمؤثر للصفوة الاقتصادية ،يعود إلي غياب مفهوم الاستقلال بالمعني الواسع، ووجود

تناقض بين القانون المنظم والصلاحيات الفعلية في تطبيقه ، بجانب أن تأثير هذه الصفوة لا يعكس بالضرورة وجودها الفعلي كفاعل رئيسي في الحياة الاجتماعية. أضف إلي ذلك أن دراستها يؤرخ لها في المجتمع المصري بنمو الرأسمالية الاحتكارية . وان كانت هذه الرؤية موجودة في جنبات المجتمع المدني المصري ،الطبقة المهيمنة ؛لا تهتم بالارتباط بالجماعات الأخرى ؛عرضة دوما للهجوم؛ضيقة ومنكمشة؛ غير متسامحة مع الدولة والمعارضة السياسية. هذا النمط الشائع جعلها بالفعل أداة للقهر وتغييب للمجتمع المدني تاريخيا .

ولكي نقترب الدراسة من هدفها صاغت بعض التساؤلات :ما الذي يمكن أن تقدمه الصفوة الاقتصادية لمجتمعها، ما بين هو متوقع وما هو بالفعل في الواقع المعايش ،وهل تتجه إلي عقد تحالفات فيما بينها لتعزز تمثيلها الجمعي كجماعة مصلحة سياسية،وهل بالإمكان أن تغير الأنماط السلوكية القائمة بأنماط جديدة تسمح لكافة الفئات بالمشاركة،وهل بتقديم العون للجماعات الفقيرة قد يعزز من القدرات الجماعية للمجتمع المدني عكس الدولة.

وللإجابة سنحاول أن نقارب أولا مشكلة التعريف للمجتمع المدني ، ثم نتعرف علي الإسهامات النظرية ،وننتقل بعد ذلك إلي المقاربة بين الواقع الفعلي للصفوة الاقتصادية طارحا افتراضات بسيطة لتكون موضوعا لدراسة امبريقية في المستقبل.

مقدمة البحث

ليست دوما الحياة المدنية سياسية في طبيعتها ،فما زالت تقدم الحياة المدنية نماذج من الارتباط الاجتماعي والمعاني الأخلاقية في المجتمع. تساعد الحياة المدنية علي حماية الفرد والخير العام للناس (تحقيق الرضا عن الحياة أو السعادة). لا تستقيم الحياة الاجتماعية إلا بمساهمة المواطنين ومشاركتهم الفعالة ،والانضمام إلي الآخرين ومقاسمتهم همومهم اليومية سواء أفراد أو مؤسسات أو جماعات اجتماعية. وعلي الرغم أن كثير من التنظيمات المدنية لا تعمل داخل المجال العام-الدولة- إلا أنها لها دور في تحقيق نتائج مرجوة سياسيا وخاصة التحول الديمقراطي مثل التعليم المدني ،التوجه نحو السوق، تشجيع المهارات المدنية وتجسير الفجوة بين المواطن والدولة ،وأخيرا حل الصراعات الخلافية والاجتماعية.لقد جذب هذا الدور بلا شك كثير من المؤسسات الاقتصادية بعد أن أيقنت لبعض الوقت أن العمل مع الدولة ليس دوما

الرهان الرابح ،وان العمل مع المجتمع المدني قد يحقق لها منافع اقتصادية، وقد تكون ورقة ضغط تمارسها علي الدولة لحماية مصالحها أو حتى التفاوض معها.

ولعل ما يدفعني لدراسة هذا الموضوع عدة مبررات أهمها:

١- الجهود التي تبذلها بعض مؤسسات المجتمع المدني في مجال التدابير الاجتماعية والخدمات الاقتصادية ،أيا كانت الانتقادات التي يدلي بها البعض عن غياب دور واضح لرجال الأعمال فيها، إلا أن ثمة بعض الآثار الايجابية تحققت.

٢- ظهور بعض الشخصيات الاقتصادية التي تلعب دورا في التخفيف عن كاهل الطبقات الاجتماعية ولاسيما من التيارات الليبرالية والدينية، وثمة مؤشرات بعضها ايجابي في هذا المسار الطويل[١].

٣- الغياب الواضح للثقافة المدنية التي انعكست سلبا علي أداء مؤسسات المجتمع المدني بسبب توظيف بعض رجال الأعمال ،وذوي النفوذ الثقافة المدنية كورقة من أوراق الوجاهة الإعلامية ،والمكانة الاجتماعية ،وكغطاء للممارسات في مجالات اقتصادية واستثمارية تتسم بعد النزاهة والاستقامة القانونية ،تحت دعوي النزعة الخيرية كأقنعة علي الورع الديني والأخلاقي الزائف، وللتستر وإخفاء عمليات الانتهاك المنهجة لقواعد القوانين[٢].

ولكي نقترب الدراسة من هدفها صاغت بعض التساؤلات :ما الذي يمكن أن تقدمه الصفوة الاقتصادية لمجتمعها ما بين هو متوقع وما هو بالفعل في الواقع المعايش،وما معوقات الدور ،وهل تتجه إلي عقد تحالفات فيما بينها لتعزز تمثيلها الجمعي كجماعة مصلحة سياسية،وهل بالإمكان أن تغير الأنماط السلوكية القائمة بأنماط جديدة تسمح لكافة الفئات بالمشاركة، وهل بتقديم العون للجماعات الفقيرة قد يعزز من القدرات الجماعية للمجتمع المدني عكس الدولة،وما تأثير الحياة التنظيمية والاقتصادية والسياسية علي حركتها،وهل يمكن أن تقدم نموذجا مثاليا للمجتمع المدني كما في السياق الغربي،وما الشروط.

وللإجابة سنحاول أن نقارب أولا مشكلة التعريف للمجتمع المدني، ثم نتعرف علي الإسهامات النظرية ،وننتقل بعد ذلك إلي المقاربة بين الواقع الفعلي للصفوة الاقتصادية طارحا بعض الفروض لتكون موضوعا لدراسة امبريقية في المستقبل.

أولا: مفاهيم البحث

يمكن القول بان المفهوم الأساسي للبحث هو المجتمع المدني كأداة تحليلية نظرية، يمكن أن نستشف منه مفهوم الصفوة الاقتصادية.إن السمة المميزة لمفهوم المجتمع المدني هو استقلال التنظيمات والمؤسسات الخاصة علاوة علي الشركات التجارية الخاصة ومن يمثلها.

ولد المجتمع المدني في حضن التعددية ،التي تمحورت في اتجاهين ،الأول التعددية بوصفها مجال لتشكل الميادين المستقلة للاقتصاد،الدين،الثقافة ، النشاط الفكري، النشاط السياسي وهكذا؛ وكل ميدان مستقل بذاته بشكل كامل في علاقته مع الآخرين .وعلي هذا تنحصر مؤسسات المجتمع المدني في: المجال الاقتصادي يشمل العديد من المنشات الصناعية ،والصفوة الاقتصادية من رجال الأعمال ؛ وفي المجال الديني يشمل الكنائس والمساجد والطوائف الدينية؛ في المجال الفكري تحوي العديد من الجامعات ،الصحف المستقلة ، شركات الإعلان والدعاية؛ في المجال السياسي تضم الأحزاب السياسية المستقلة [٣].

لقد أبدي هيجل رغبة شديدة في تعريف المجتمع المدني وكأنه بين وبين السوق حدود مشتركة؛ أما ماركس ربطه بالشروط المادية ،مما ساهم في تشويه الفكرة .لدي هذا إلي نقصا في الاهتمام بالمجالات الاخري واعتبرها مجالات هامشية معتمدة فقط علي السوق .

أما ما يخص الاتجاه الثاني، لا يضم المجتمع الدولة ولكن لا يفترض وجودها . يفترض المجتمع المدني نوعية خاصة من الدولة ؛ تحديدا ،دولة محدودة السلطة أو الوظائف -بالتعبير الجرامشي-علي أن تكون من بين سلطاتها صياغة القوانين التي تحمي السوق . يقدم المجتمع المدني ،هنا ، ما يشبه بالعقود الخاصة التي توثق الالتزامات والعهود والسلطة القانونية لمؤسسات ،بل يقدم التفاوض الجمعي علي العقود الأيجارية .يطلب المجتمع المدني من الدولة أو الحكومة أن تحد من مجال نشاطها ،وان تلتزم بالقانون وتنفذه بحيث تحمي التعددية وبالضرورة تحمي الحريات[٤].

يتألف المجتمع المدني من تنظيمات تبتعد عن الدولة ،وتخطط وتحدد مجال نشاطها والسلطات المنظمة لها. يحتاج المجتمع المدني إلي مجموعة من التنظيمات السياسية ، علي أن يكون فقط مجرد مجموعة من المنشات السوقية او شبه السوقية . فما الذي يحتاجه المجتمع المدني ليكون مجتمعا مدنيا صحيحا ،يجب أن يملك مؤسسات تحميه من سيطرة الدولة (المعني

السياسي) وفي نفس الوقت أن يعمل بحرية(المعني الاقتصادي) ويتناوب الأدوار (المعني الثقافي) .

بطريقة أخري، يمكن الإجابة علي السؤال السابق في ثلاث صفات عامة ،قد تضبط معناه في هذه الدراسة:

-انه جزء من مجتمع مميز ومستقل عن الدولة ، ولا يصل إلي مرحلة الاستقلال الكامل عنها وان كان هذا هو المأمول.

-أن يقدم الحقوق للأفراد وخاصة حقوق الملكية بالمعني الواسع.

-أن يتألف من عديد من الوحدات الاقتصادية أو الشركات التجارية لرجال الأعمال تعمل بشكل مستقل وتتنافس فيما بينها بما في ذلك مع الدولة.

في ضوء هذا التصور، يمكن أن نضع صيغة إجرائية مقبولة لتعريف المجتمع المدني :"مجموعة مؤلفة من التنظيمات المستقلة- اقتصاديا، دينيا ، فكريا ، سياسيا... ومميزة عن الأسرة ،والدولة ، ومركبة من علاقات خاصة تمتد خارج هذه التنظيمات".

ثانيا: الإطار النظري

يرجع مفهوم المجتمع المدني إلي المفاهيم الغربية النابعة من عصر التنوير وخاصة المفاهيم المرتبطة بالعقل والعقلانية. يفترض المفهوم وجود درجة من التوتر والانفصال بين المجتمع المدني والاقتصاد والدولة.

وما هو جدير بالذكر عدم وجود مفهوم موحد للمجتمع المدني حتى في العالم الغربي . يبقي المفهوم مفهوما معياريا وقيميا في وقت واحد:

"يتعلق بالقيم الخاصة بالحرية، احترام حقوق الإنسان وهكذا. إن مثل الاهتمام بجانب واحد أو آخر ربما يختلف من تعريف إلي آخر، مع ذلك تبقي الحرية هي جوهر المجتمع المدني.ركزت التعريفات علي التعددية أو علي مجال يتميز عن الدولة ،إلا أن هناك مجتمعات تعددية لا يوجد بها مجتمع مدني ،لأنها مجتمعات متجزئة تجاوزت الجماعات المختلفة فيها فكرة الحرية."

هناك اتفاق عام أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بعدد من الخصائص التي تصف ولا تعرف المجتمع المدني ،المشاركة في التنمية السياسية والاجتماعية للبلاد، التسامح، ومعارضة العنف، أبنية ديمقراطية داخلية[٥]. خلف هذا المعني ، هناك مجموعة من الأشكال المختلفة للمجتمع

المدني ، تعتمد علي الخلفية التاريخية ،الثقافية والدينية لمجتمع ما وأيضا طبيعة النظام السياسي[٦] .

بالتالي هناك مقدمتان يمكن أن تنطلق منهما التوجه النظري للبحث ، والاختيار فيما بينهما ليصلح كاتجاه نظري موجه يتفق مع الخصوصية المصرية، المقدمة الأولي الاستقلال ،أما المقدمة الثانية تتعلق بالتراث الفكري عن العلاقة بين الصفوة الاقتصادية والمجتمع المدني .

(أ) المقدمة الأولي: الاستقلال للصفوة الاقتصادية

تقدم المناظرة التالية مؤسسات المجتمع بأنها "مؤسسات يشترط وجودها استقلالها عن كل من الدولة؛ الاقتصاد؛والتنظيمات الأرثية" .وان كانت مسألة خلافية سوف تطرحها النقاشات التالية: هل مؤسسات المجتمع المدني مستقلة بالفعل عن الدولة ؟ وما طبيعة الاستقلال لمؤسسات رجال الأعمال، وأخيرا ما علاقتها بالأبنية الأرثية كممول لها ؟

١-الصفوة الاقتصادية والاستقلال عن الدولة

يتعلق الخلاف في تعريف المجتمع المدني بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. في هذا الإطار، هناك منظوران متنافسان:المنظور الأول هو الثنائي Dichotomous الذي يرجع إلي إسهامات الفيلسوف الانجليزي حون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) والمنظور التكاملي Integrative الذي يعود إلي مونتسيكو (١٦٨٩-١٧٥٥).

أ) المنظور الثنائي :مؤسسات المجتمع المدني تنظم الملكية والحرية.

افترض"جون لوك"أن نتخيل طبيعة المجتمع، دون دولة،وهو افتراض "يرى الناس كأفراد اجتماعين في حالتهم الطبيعية ،أي دون دولة .هذا الافتراض الذي يبني عليه المجتمع المدني في حلقته الثانية كمجتمع مدني قائم بذاته أي منفصل على الدولة.وقد تحول افتراض لوك للمجتمع خارج الدولة في النظرية الليبرالية إلى السوق والمؤسسات الاقتصادية.وبعد أن كان المجتمع يستند إلى العلاقات المتبادلة بين الأفراد داخل السوق فأنتج مجتمعا مدنيا خارج السوق،فصار السوق هو النموذج للمجتمع، ولم تعد هنالك حاجة لمصطلح المجتمع المدني[٧٠] إذن، اعتمد لوك على القانون الطبيعي الخادم لتقويض سلطة الدولة وصدها،لان في الظاهر أن الليبرالية عالجت المجتمع المدني كمجال لإنتاج، وتهميش الدولة لان الملكية مستمدة من الطبيعة وليس العادات والميزات الطبقية:

"يدرس هذا القانون الطبيعي لكل النوع الإنساني ،ذوي الإرادة ، وأيضا يداولونه، بحيث تتساوي وتستقل كافة الكائنات الإنسانية ، فلا احد مجبر علي إيقاع الضرر بالآخر في حياته،حريته ،وملكيته،لان الكائنات الإنسانية بارعة في عملها،فهم صناعة حكميه لله الذي أرسلهم إلى الدنيا بناء على مشيئته وأوامره، ومزودين بما يملكون من الحكمة ،بتكاليف متساوية[٨] ".

وقدم الفيلسوف "تشارلز تايلور" تفسيرا لاتجاهين في القرن الثامن عشر من الفكر الغربي مفترضا،عبر تركيبات متنوعة،صاغت المفهومات المعاصرة للمجتمع المدني.وجد أن "الاتجاه الأول من الفكر يضرب بجذوره في أعمال لوك رغم أن لوك داوم على الإشارة إلى المجتمع المدني والمجال السياسي كشيء واحد متقاربان.اعتقد بقوة في الهوية ما قبل السياسي؛أي مدنية التنوع الإنساني في حدود حالة الطبيعة[٩]. وبالغ في تصويره المجتمع، وكأنه وجود سياسي غير عادي، يتألف من"سلوكيات مترابطة عن الإنتاج ،التبادل، والاستهلاك ذات ديناميه داخلية، وقوانين مستقلة وخارجية .وتمثل هذه الأشكال الاعتماد على مصطلحات اقتصادية، وهذا أمر ليس وليد الصدفة، لان الاقتصاد الحديث أصبح مكونا متكاملا للحياة الاجتماعية. وهذا وعي جديد يبتعد عن سلطة الدولة والكنيسة[١٠]".

ويزيد تايلور في أن لوك قدم فكرته عن رجال الأعمال كصفوة اقتصادية حين عارض الاحتكار الاستبدادي،من خلال فكرته عن العقد، إشارة إلى "مشاركة الأفراد الأحرار ذوي المصالح الاقتصادية". هذه المشاركة،موجودة قبل أي نظام سياسي،وهذا ما شجع على ظهور فكرة المجتمع البرجوازي،كما نعرفه في فلسفة هيجل عن الحق. ولا يقتصر الأمر؛كذلك على المصالح الاقتصادية،إنما امتد إلى دمج عنصر عام وحيوي داخل مفهومه للمجتمع الخاص ولاسيما الرأي العام الشرعي، في الصحف،والكتب،والمناقشات الموضوعية البسيطة؛ محدودة المجال، وكذا المصالح العامة القائمة على التناظر، وإعادة إنتاج التناظر، ثم أخيرا، الآراء العريضة التي تنتظم عبر الكل"[١١].

هذا الاعتقاد،أدى بأحد المنظرين بالقول بان تيار لوك شجع على مزيد من الطموحات ضد السياسة وخاصة الطموحات الاقتصادية لرجال الأعمال، أي أن أفكاره ذات تأثير راديكالي كبير.وهذا يعني، أن خلاصة لوك تعبر عن ثورية لرجال الأعمال، فالناس يملكون الهوية، يملكون

الأهداف، والإرادة الحرة، النابعة من معرفتهم بالمصالح الاقتصادية خارج اى بناء سياسي قائم .وباسم هذه الهوية، وتبعا لهذه الإرادة، فلهم مطلق الحق في صياغة أو تقويض هذه الأبنية"[١٢].

إذن، قدم لوك رجال الأعمال عبر اقتصادا منظما ذاتيا، ورأيا عاما ناشئ، يحقق في المجتمع درجة من الوحدة والتنسيق. ولم يظهر ذلك في عصور سالفة. هذه الهوية الاجتماعية اللاسياسية، بدورها،عملت كحافز على ظهور موقفين عويصين في تغيير صورة سلطة الدولة، وصارت الأساس لفهمنا الشخصي للديمقراطية الحديثة: "الأولي تهتم باستقلال المجتمع في المجالات الاقتصادية، وتفسر ضرورة الحد من سلطة الدولة، ومنذ ذلك الحين، لم تعد الدولة التعبير الأمين عن سياسة التصويت أو تنفيذ أهداف اجتماعية معينة. أما الثاني، يهتم باحتمالية دمج الرأي العام داخل الحكم Governance بطريقه تعطي الأولوية للرأي العام في ضبط سلوكيات الدولة[١٣].

وهكذا، انتقل المجتمع المدني إلي علاقة تبادلية بين الفرد بمؤسساته الاقتصادية والمجتمع، وأمام دولة متميزة عن كليهما:"هذا البنيان الاجتماعي الذي يتلخص بالحيز خارج الدولة والاقتصاد والبني العضوية(الأرثية). ولذا،استرعاه الحل في الحكومة المدنية التي تنظم الأمن للملكية وتدافع عن من يملك، ولذا سماها الدولة الودودة State Liked. كان لوك أول من برهن بان الحكومة الشرعية يجب أن تركز على قبول جماعة المواطنين قاطبة عبر حكومة نيابية ممثله،وأولى أولوياتها حقوق الملكية ،الحرية للأشخاص الذكور كمستحوذين على الملكية، وممارسة الضغوط على الدولة المفترضة [١٤].

ولعل ابن خلدون سبق لوك في عرضه لتلك الفكرة عن الاستقلال الاجتماعي لكافة فئات المجتمع بما فيهم الصفوة الاقتصادية:"وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلعا وعلاقات تبادل،وبين الدولة بما هو استقلاليه المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة،وشبه مستقلة أو وسيطة، وهو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا المجتمع الأهلي في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي. فمقابل صيغه "أهل الدولة" التي ترددت في مقدمة بن خلدون، نقرأ صيغ "أهل العصبية" وأهل الحرف والصنائع والطرق والفرق. وجميع هذه الصيغ تعبير عن ديناميه اجتماع سياسي ومؤسسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل، وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهي، وتعبيرات من العمل السياسي والنقابي".[١٥]

في ضوء ما سبق، وحسبما يذهب المنظور الأول الثنائي إلي أن المجتمع المدني مستقل عن الدولة ،مجتمع المصالح الاقتصادية، ووظيفته الأساسية التحكم فيها. العلاقة علي ما تبدو علاقة صراعية واستقطابية، وتتحدد شرعية المجتمع المدني بالمواجهة المباشرة مع تسلط الدولة إذا لم تعطي لرجال الأعمال الفرصة كأدوات تدفع المجتمع إلي مزيد من الحرية والمسئولية.

ب) المنظور التكاملي :مؤسسات المجتمع المدني هي الوسيط

علي العكس المفهوم التكاملي يري المجتمع المدني كجزء من نظام سياسي ما، دون وجود فروق واضحة بينهما . وفقا لهذا المنظور التكاملي، وظيفة المجتمع المدني هي التحكم في الدولة وتعزيز شرعيتها عبر المشاركة المدنية. ويمثل هذا المنظور توكفيل، حين رأي أن القيم الغير رسمية لمؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات التطوعية يمكن أن تعادل الدولة في شروط الحياة السياسية والمساواة الاقتصادية من خلال قيم التسامح والاحترام والإقبال علي الأعمال الخيرية.

يتشكك توكفيل من الإدارة الحكومية بأسلوبها المعتاد في التقسيم والحكم، بان تسعي إلي تغليب المكونات السياسية (الحكومة)، علي المكونات الاجتماعية، (السوق، مؤسسات المجتمع المدني، والمجال العام). ويري أن دور الجماعات المستقلة من رجال أعمال أو شركات اقتصادية ، مهما كانت صغيرة ، حين ترغب في الشروع بالمشاركة في أي عمل ما، علي غير هوي نظام الإدارة ،يؤدي إلي أن تصير في أزمة ،وتتناقص المشاركة الحرة للمواطنين، وتتخلي عن أهدافها ،وتصير جماعات بغيضة منبوذة في المجتمع. ويرجع السبب إلي أن الإدارة الحكومية تكره أن يكون لخاصة المواطنين- الصفوة الاقتصادية- الحق في السيطرة علي شركاتهم، وتميل إلي قمع المنافسة[١٦].

ينتقد توكفيل أسلوب المركزية الإدارية للحكومة لأنها من تصنف النشاط المدني سياسيا، وخاصة أنها تستبدل القوي الثانوية – مؤسسات المجتمع المدني- بقوة السلطة المركزية.الآن، يقدم لنا توكفيل صورة مرعبة عن موت المواطن المشارك سببتها: "تعمد الدولة مرارا وتكرار علي الاستيلاء علي كل شيء، تدخل بأنفها في كافة جوانب حياة الفرد أو تدفع الفرد دفعا نحو وصايتها، حكمها، أدائها المنتظم ، وبالمثل تفعل مع كل الأشياء وكل الأشخاص".

يقدم توكفيل علاجا مدنيا لتلك الدولة المستبدة المهددة للديمقراطية، وسلبية الصفوة الاقتصادية المستسلمة لمصالحها، اقترح تشكيل "مجلس مدني محلي" Provincial Assembly من موظفين منتخبين، من جماعات ثانوية، تشكل سلطة سياسية من المواطنين العاديين، وامتد التكوين لهذا المجلس ليشمل المؤسسات القوية المؤثرة - الشخصيات الغنية الارستقراطية، بحيث تخرج الصفوة الاقتصادية بزعمه من السلبية واللامبالاة إلي رحاب الحرية[١٧] .

يبدو أن توكفيل علي خلاف ما مع التيار الأول في أن الانشغال بالمصالح الخاصة، سوف يعزل الناس فتطغي الملكية علي القيم الجماعية، وتتعاظم المصالح للأقلية علي حساب الأكثرية، أو بتعبير آخر قد تنشئ مجتمعات استهلاكية تستهلك الأخلاق والقيم كباقي السلع[١٨]. هذا التيار تيار متشكك في فكرة المجتمع المدني ، فإذا كان لوك قد شجع التحول الراديكالي من العام إلي الخاص، فان توكفيل حاول ربط الفرد بالجماعة عبر مؤسسات المجتمع المدني، بان يمتلك الأفراد المعرفة الكافية من مؤسسات المجتمع المدني حتى تسهم في حل مشاكل المجتمع العامة وخاصة الاستهلاك بمعناه الواسع ، وكأن توكفيل عاش مشكلات المجتمع الليبرالي المعاصر. مع هذا، يتفق لوك مع توكفيل في أن المجتمع المدني مجال للسوق الخاص ،والأفراد الأحرار في جماعات اجتماعية واقتصادية بما في ذلك الجماعات الطبيعية[١٩].

في الختام، تقدم المناظرة الأولي مفهومان نظريان لمؤسسات المجتمع المدني علي هيئة قطبين ،الأول الثنائي المعارض لسلطة الدولة في التدخل في نشاطها ومصالح من يقفون وراءها ،والثاني التكاملي يقدمها علي صورة الوسيط الذي يعالج المشكلات للمجتمع المعاصر بطريقة سلمية ومدنية ،ويتأرجح الفاعلون-أفراد أو جماعات ومؤسسات- بين القطبين. علي هذا أي تصنيف لمؤسسات المجتمع المدني يجب النظر إليها كسلسلة عريضة من الارتباط المدني الثنائي والتكاملي . هنا ،تبدو وظيفتها ما بين الحراسة النقدية والوساطة التكاملية .

2-الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني

تتعلق المناظرة الثانية بالسؤال هل الصفوة الاقتصادية بمنشاتها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، أم هل يجب الإشارة إليها كمجال خاص[٢٠].علي الرغم من وجود ترحيب كبير بقبول النقابات التجارية كجزء من المجتمع المدني إلا أن التصنيفات للنشاط الاستثماري الخاص

Entrepreneurship يبدو اقل قبولا ووضوحا . علي الرغم من أن النشاط الاستثماري يشجع علي التبادلات بين المشروعات الصغيرة ووسيطة الحجم، إلا أن الصفوة الاقتصادية هي جزء مكون من المجتمع المدني لسببين، الأول تسرع التجارة الخاصة من التقارب الإقليمي، والثاني ،يقلل من سيطرة الدولة كفاعل رئيسي في الاقتصاد والسوق فيحد من بعض قواها السلطوية.

الإجابة علي هذا السؤال ظهرت في احدي الدراسات ،وصفت العلاقات المدنية علي المستوي الامبريقي علي متصل يبدأ بالتقليدية وينتهي بالأكثر حداثة ،وضعت الصفوة الاقتصادية من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والعلماء والمثقفين في المستوي الخامس. هذا النمط أكثر حضرية ، وأكثر التصاقا بالشرائح العليا من الطبقة الوسطي،التي تحاول أن تطور أساليب للعمل المدني يختلف عن النقابات والأحزاب،فيؤسسون جمعيات تختلف أهدافها باختلاف الجماعة.فقد ترعي مصالح مهنية كالأطباء، أو تهتم بقضايا خاصة كالمرأة،أو أن يكون لها أهداف عملية ،أو سياسية كحقوق الإنسان. وهذا النمط غير متجانس ،ويتضارب فيه المصالح [٢١].

مع هذا ، حذر كثير من المنظرين من أن مسار الخصخصة في الوطن العربي لم يتم لصالح المجتمع المدني ،بل تحولت هذه العملية إلي خدمة قوي أخري عبر عنها عادل غنيم ،مشيرا إلي أن ما حدث في مصر أبان سياسة الانفتاح وإعطاء المبادرة للقطاع الخاص كان في حقيقته تحولا في وظيفة الدولة اقتصاديا واجتماعيا،فبعد أن كانت الدولة (في مصر) في الستينات هي الأداة الإستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي وعنصرا أساسيا في عملية الإنتاج الاجتماعي ،وفي رأس المال الدولي ...تحولت الدولة الرأسمالية في ظل الانفتاح من مؤسسة اجتماعية إنتاجية إلي اكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع ،كما أصبحت الدولة وسيطا ماليا بين رأس المال المحلي والدولي"[٢٢]. إن اخطر ما في الخصخصة نتائجها في زيادة القوة لبعض الجماعات في المجتمع وسرعان ما تتزوج بالمؤسسة السياسية، مما قد يقوض التحول الديمقراطي في البلاد غير الديمقراطية. وبما أن الصفوة الاقتصادية تعتمد علي الأبنية السياسية المستقرة في إدارة أعمالهم الاقتصادية ، لذا لا يهتمون كثيرا بالمواجهة مع الدولة، حتي ولو كانت غير ديمقراطية،بالأحرى لا يهتمون بمؤسسات المجتمع المدني بقدر وقوفهم بجانب الدولة [٢٣].

إذا أردنا أن نتعامل مع المجتمع المدني كمجال يقف ضد استبداد الدولة ، يجب ألا نهمل الاقتصاد ،لان رجال الأعمال ،والشركات لن يحاربوا الدولة سياسيا ، ولكن سيدافعون عن مصالحهم الاقتصادية ، مما يدفعهم إلي التحالف مع الجانب القوي الذي يعزز مصالحهم ، وبالتالي لو تجاوز رجال الأعمال هذا المشهد فأنهم اقرب إلي المنظور الثنائي ،أما إذا تتدخلوا في المجال الاجتماعي فهم اقرب إلي المنظور التكاملي ، ونحن لا نملك التحكم في المشهد الأول لأننا بحاجة إلي ظروف بنائية وتاريخية راسخة ترسم هذا الدور، أما المشهد التكاملي فالإمكان تحقيقه ولاسيما الظروف الحالية مواتية لأداء هذا الدور .

٣-الصفوة الاقتصادية والتنظيمات الأرثية

بالمثل من الصعب الإجابة علي السؤال هل الجماعات التي تنظم حسب الأبنية الأرثية Primordial Structures ،في المجتمع مثل الأسرة ؛ القبيلة ،يجب النظر إليها كجزء من المجتمع المدني . هذه صورة من التنظيم المدني يبدو مدنيا حديثا في شكله ولكنه مدنيا تقليديا خالصا في مضمونه. تظهر هذه التجمعات عندما يؤسس البناء قرية أو قبيلة معينة أو أبناء إقليم معين في تجمع مدني لتحقيق مصالح خاصة بأبناء القرية أو القبيلة أو الإقليم[٢٤]. بالفعل ، تنتمي التنظيمات الدينية إلي الأبنية الأرثية،ويتعلق بهذا نوعا من الحساسية السياسية في النظر إلي المؤسسات الإسلامية كمكون من المقولات النظرية المعرفة للمجتمع المدني.

"يعترض بعض المفكرون الإسلاميون علي مفهوم المجتمع المدني لان جذوره غربية. يناقشون المفهوم علي انه قبول للنموذج الغربي للمجتمع. لذلك حاولوا تقديم مفهوم بديل "المجتمع الأهلي" Citizen Society ،ليعني الأبنية الأرثية مثل الأسرة ، العشيرة، وتحديدا التنظيمات الدينية ،وأيضا الأبنية الأصولية في سياق الدولة الإسلامية".

ليس بالضرورة أن تتناقض قيم المجتمع الأهلي مع القيم المشكلة للمجتمع المدني. مع هذا، كثير من المفكرين في العالم العربي والغربي ،ممن يعملون داخل المجال العلماني للمجتمع ، رفضوا قبول فكرة المجتمع الأهلي كمرادف للمجتمع المدني ، لان فهمهم للمجتمع المدني قائم علي حقوق وحريات ،ليست مرتبطة بتلك الجماعات أو الطوائف الدينية. إذن، يرون ضرورة عدم درج التنظيمات الأرثية في مفهوم المجتمع المدني لأنها لا تقوم علي الإرادة الحرة والعقلانية لمن ينتمون إليها. اعترض

البعض أيضا علي فكرة أن الإسلام السياسي غير قادرة علي التسامح ، بل رسم بعض المحللين خطا فاصلا ليس بين المجتمع والدولة ولكن بين الإسلام والعلمانية.

يتفق كثير من الباحثين علي دمج هذه التنظيمات الدينية داخل مؤسسات المجتمع المدني ولكن في الواقع تأصلت وتجذرت في المجتمع ، ليست بخدماتها وأعمالها الخيرية فقط ولكن هم رقيب وفصيل معارض وخاصة الجماعات الراديكالية في المجتمع. واقترح البعض شرطا أساسيا لقبولها إذ جعلت التعددية فكرها ، وحافظت علي روح المدنية في سلوكها مع الآخر المختلف، إذن يمكن قبولها كجزء مكمل للمجتمع المدني وان كانت نظريا ليست جزءا منه .

(ب) *المقدمة الثانية: الثقافة المدنية*

تتعلق المقدمة الثانية بالتراث الفكري عن العلاقة بين الصفوة الاقتصادية والمجتمع المدني في وجود الثقافة المدنية. يطرح النموذج الانجلو سكسوني الظروف التي تكون فيها المؤسسات الاقتصادية منتجة للثقافة المدنية.لقد ساعد المجال الخاص علي توفير الحرية للمجتمع المدني،وبقت الثقافة المدنية هي الوسيط بين ثلاث وظائف عامة: الوظيفة السياسية بتجميع المصالح المختلفة؛الوظيفة الاقتصادية في استثمار الحاجات الملحة للسلع والخدمات ؛والوظيفة القومية باعتبارها وظيفة ثقافية للتكامل الاجتماعي.

ويري هذا النموذج أن مجموع المواطنين الذين يملكون من الثقافة المدنية الكثير،يمكن لهم أن يستثمروا مع التنظيمات الاخري ، مما يؤدي إلي دمج القيم الديمقراطية بسرعة مع تنظيمات تعاني من نقص في تمثيل مصالحها داخل أبنية القوة الجديدة. ويعطي أهمية للصفوة الاقتصادية في المجتمع المدني، لأنها تملك من الموارد وتدافع عن مصالحها في مواجهة الضغوط من الدولة. أيضا، تملك هذه الصفوة من رجال الأعمال القدرة علي أن تكون اللاعب الوحيد في المجتمع المدني، بسيطرتها علي الأحزاب والنقابات التجارية والجمعيات الاستهلاكية غير المنظمة بل والسيطرة علي تنظيمات الدولة ،بالتالي تحول الدولة إلي أداة لتطوير مصالحها التعاضدية أكثر من الخير العام.

يبدو مما سبق أن المجتمع المدني أداة للصراع السياسي ، بحيث الجماعات المنظمة تمثل المصالح الاجتماعية باستقلالية عن الدولة وربما تتذرع

بمراقبة سلطتها. واحدة من الترجمات المثيرة للمجتمع المدني في القرن التاسع عشر استجابة لانتشار الرأسمالية ،ينظر إلي نمو التجار والطوائف المهنية بشكل مستقل عن الدولة . يتصل المجتمع المدني بمفهوم حكم القانون ،الذي يقدم إطارا للحكم بين الخصوم أو بين أعضاء المجتمع المدني ، أيضا في مجتمع يحكمه القانون لا بد أن تستجيب تنظيمات الدولة لحكم القانون[٢٥]. إذن من البداية يري هذا النموذج المجتمع المدني مستقلا بمصالحه الاقتصادية ، طالما هناك جزءا هاما من المجتمع المدني يكسب قوته خارج الدولة ، بالتالي من الممكن أن نري تشتت في السلطة السياسية.ويدافع هذا الجزء عن فضائل المجتمع المدني لأنها خادمة لمصالحهم علاوة علي الخير العام.

غالبا ما يستحضر هذا النموذج صورة مثالية للمجتمع المدني ،مؤلف من سكان متنوعين أو فاعلين في السوق في ظل اقتصاد سوقي متطور، مثال الفلاحون، صغار رجال الأعمال، وما شابه. هكذا، الاهتمام قائم علي التنافس وسط الفاعلين المستقلين ورجال الاقتصاد والسياسة، لإيجاد توازن في سوق العمل السياسي. نتيجة لهذا ظهرت التعددية في ضرورة وجود تنوع للمصالح التجارية ،وتنوع في ما يمثلها من تنظيمات، لضمان أن لا تحقق جماعة واحدة فقط مكانة مهيمنة علي الأقل بشكل دائم.

بناء علي ما سبق، تفترض الثقافة المدنية درجة من التعددية ، بحيث يكون التعدد ليس للفاعلين داخل القطاع الاقتصادي الاستثماري ولكن تعدد في تمثيل المصالح التي يجب أن تتنافس جنبا إلي جنب مع الجماعات الاخري الممثلة للعمل، المستهلكين، المصالح الإقليمية والطوائف الدينية والارثية وهكذا. وتضم الثقافة المدنية درجة من التنظيم للمجتمع المدني الناقص الذي يظهر فيه جماعات بقدرات كبيرة وأخري اقل. وعليه، الثقافة المدنية تنظر إلي النظام الاجتماعي بأنه يملك من الاستعدادات في تصحيح نفسه ذاتيا بحيث لا تسيطر جماعة طول الوقت بمصالحها علي الآخرين.

ثالثا: إشكالية دور الصفوة الاقتصادية في المجتمع المدني

الآن نحن في حاجة إلي النظر إلي ما سبق بغرض أن نطور بعض الأفكار تجيب علي التساؤلات في حالة معرفة أين تقف الصفوة من المجتمع المدني:

١-<u>إشكالية الخلط</u> : إذا ما اتجهنا إلي مفهوم المجتمع المدني يجب أن نفرق بين المجتمع المدني السياسي والمجتمع المدني الاقتصادي.اعني بالمجتمع

المدني السياسي أن تستقل الصفوة الاقتصادية عبر وجود شبكة متبادلة فيما بينها بعيدا عن القنوات الإدارية الهرمية الراسية للدولة .أما المجتمع المدني الاقتصادي، اعني به أن تعمل الصفوة علي تعزيز أنشطتها الاقتصادية بإحداث تغيرات اجتماعية ،يستفيد منها المجتمع المدني وتعزز في نفس الوقت مصالحها. واري أن المفهومان مكملان لبعضهما البعض كما ورد في السياق الغربي.ولعل إشكالية الخلط ترجع إلي"أن التيارات الفكرية والسياسية السائدة في المجتمع المصري،كانت لها دائما انعكاسات علي تشكيلة المجتمع المدني ،وبدت المؤسسات المدنية دوما ساحة لفعاليات هذه التيارات في كل مراحل تطوير المجتمع المدني"[٢٦].

٢-إشكالية الاستقلال: تعود إلي غياب مفهوم الاستقلال بالمعني الواسع، ووجود تناقض بين القانون المنظم والصلاحيات الفعلية في تطبيقه، بجانب أن تأثير هذه الصفوة لا يعكس بالضرورة وجودها الفعلي كفاعل رئيسي في الحياة الاجتماعية. أضف إلي ذلك أن دراستها يؤرخ لها في المجتمع المصري بنمو الرأسمالية الاحتكارية . وان كانت هذه الرؤية موجودة في جنبات المجتمع المدني المصري ،فالطبقة المهيمنة ؛لا تهتم بالارتباط بالجماعات الأخرى ؛وعرضه دوما للهجوم؛ضيقة منكمشة؛ وغير متسامحة مع الدولة والمعارضة السياسية. هذا النمط الشائع جعلها بالفعل أداة للقهر وتغييب للمجتمع المدني تاريخيا .

أضف إلي ذلك أن هناك تنظيمات كثيرة لرجال الأعمال وجمعيات ولكن غير موجودة في المجالات الاجتماعية،يرجع ذلك إلي أن جزءا كبيرا من التنظيمات الصناعية ملك للدولة وتحاول أن تسيطر عليه عبر شبكة من القواعد البيروقراطية، أو تنظيمات خارج أجهزة الدولة كالروابط الخارجية،وكلها تنظيمات قانونية وواقعية،إلا أن حكم القانون في التعامل مع الداخل والخارج استثنائي ،وضعيف مما يلقي بظلال من الخوف من قوة الدولة علي الصفوة الاقتصادية فتفضل الانسحاب من المجالات الاجتماعية بحجة العمل السري الخفي. علي هذا ،ثمة تناقض بين ما هو واقعيIn Reality وما هو قانونيIn Law ،أو بين الظهور العلني والاستقلال المقيد عمليا.

٣-إشكالية الثقافة المدنية:تتمحور هذه الإشكالية في استمرار فكرة الوصاية مقابل فكرة التعددية ،وتعمد الوصاية إلي تجميع المصالح المحدودة ،وتوزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية بشكل غير متكافئ.ويعود جزء كبير من هذه الوصاية إلي غياب فكرة الفرد

واستقلاله النسبي،ليس له المشيئة السياسية والاجتماعية،بل ما زال خاضعا لقيم الانصياع وسلطة الكبير ،وسطوة قيمة الجماعة وتقبل الآراء وعدم الخروج عليها ،أي تكونت ثقافة مدنية اتكالية غير بناءة مما دفع احد الباحثين إلي ذكر السبب في "ضعف ثقافة وتقاليد بناء المؤسسات الأهلية [٢٧]"لأنها تقف عند الميلاد دون الاستمرار في تشجيع المواطنين علي المشاركة العامة.

خاتمة

حاولت هذه الورقة أن تتعرف علي دور الصفوة الاقتصادية في المجتمع المدني المصري وإشكاليات تعثره،ويبقي السؤال هل من الممكن أن نقيم مجتمعا مدنيا مثاليا ما طرحه السياق الغربي،تتوقف الإجابة علي عدة افتراضات بسيطة:

التفكير الجدي في إنشاء "مجلس مدني محلي" Provincial Assembly بعيد عن وصاية الدولة المطلقة والوصاية الأبوية،من موظفين منتخبين ، من جماعات ثانوية، تشكل سلطة سياسية من المواطنين العاديين ، ويمتد التكوين لهذا المجلس ليشمل المؤسسات القوية المؤثرة- الشخصيات الغنية ،رجال الأعمال ،أصحاب المهن الحرة –ومهمته جمع الموارد بشكل مستقل عن الدولة إلا انه مرتبط بها.يركز علي القضايا العامة الملحة كالبطالة والفقر بهدف علاجها دون الرغبة في الوصول إلي وظيفة سياسية. ويتاح لهذا المجلس القدرة علي جمع المعلومات والتشبيك. وان يعطي لهذا المجلس حصة في البرلمان ليعبر عن اتجاهات مجتمعية، وان يمنح أعضاء هذا المجلس مجموعة من الحصص أو الامتيازات الاقتصادية أو ما يسميه فيبر Politically oriented Capitalism .

مما سبق محض أفكار أولية نتلمس في ضوءها دراسة امبريقية في هذا الصدد.

المراجع

[١] جهاد عودة، أنماط الأنشطة الاقتصادية الإسلامية:دراسة ميدانية لاحدي المنشات الإسلامية ، في :الديمقراطية،السنة الثانية،العدد السادس ،ابريل ٢٠٠٢، ص ص.٤٥-٥٩ .

٢ نبيل عبد الفتاح، المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب:الإعاقات البنائية ، والأسئلة ، والاحتمالات الملتبسة،في: الديمقراطية،مرجع سابق، ص ص.١٣-٢٦ .

[3] Edward shills, The virtue of Civil Society ,in, Michael V.Foley,ed., The civil Society Reader ,(University of New England ,2003),p 295.

[4] Ibid.,p 297

[5] L.Cohen and Andrew Arato,Civil Society and Political Theory, (Cambridge :MA:MIT,1995) ,p13.

[6] Ibid.,p14.

٧ عزمي بشارة، المجتمع المدني رؤية نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٢ .

8 Dunn,J,J.Locke's conception of civil society ,in :, in: Kavirg, S and S. Khilnami, eds, Civil Society: History and Possibilities, (Cambridge: University Press, 2001). p44 .

[9] Seligman, A.B, an Inadversions up a Civil Society and Civic Virtue in the Last Decade of Twentieth, in: Hall, J, ed, Civil Society: Theory, History, Comparison, (London: Polity Press, 1995)., p22-23 .

[10] Wolfe,J, On Civil Society and the virtuous citizen, in: Journal of Philosophy, Vol 17,No 1,Fall 1997 ,P 1.

[11] Honneth,A, Conceptions of Civil Society, in: Radical Philosophy, Vol 64, summer 1993,P.19.

[12] Ibid.,p.20.

[13] Wolfe,J,op.cit.,p.2.

[14] Patomaki,H, and G. Pursiarnen, Western Models and The Russian Idea, in: Journal of International Studies, Vol 28, No 1, 1999, P 54.

[١٥] وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، في : ***ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي*** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ،١٩٩٢) ص ١١٩- ١٢٠. .

[16] John A. Hall , In Search of Civil Society ,in: Civil Society,(oxford: Polity press,1995),p.9.

[17] Robert T.Gannett , JR , Bowling Ninepins in Tocqueville's township , In : American Political Science Review , Vol.97, No.1, Feb.2003, p.12.

[18] Geppert,S, Book Review of J. Ehrenberg, Civil Society: The Critical History of An Idea, (N.Y: University Press, 1993) , in :Theory and Society ,Vol 29 ,No 2, April 2000,P. 28.

[19] Kwi-hee,J, and Joan Higoung Lim ,Bringing The Civil Society Back in : The Implication of Civil Society in Democratic governance ,Paper Presented at The National Conference ,Florida, April 1994 , P 3.

[20] Jillan schwedler,"introduction",in: Jillan schwedler ,ed, Civil Society and The study of Middle East Politics,(London:1995)pp1-32

[٢١] احمد زايد ، إشكاليات تأسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية،ورقة قدمت في: مؤتمر المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي في المجتمع العربي ، (جامعة قطر :مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ٢٠٠١)، ص ٨.

٢٢ ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)،ص ٢٩٦ .

[23] Annette Junemann ,Civil Society and transnational non-governmental organizations,in:P.Burnelland P.Calvert,eds.,Civil Society in Democratization,(London:Portland,co,2004)p.210.

[٢٤] احمد زايد، مرجع سابق، ص ١١.

[25] Petter Rutland, Business and Civil Society in Russia, in: Alfered B.Evans and others, eds., Russian Civil Society, (N.Y,M.E-Sharpe,In,2006) ,p73.

[٢٦] أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠٠)، ص ٣٩ .

[٢٧] احمد ثابت ، الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،٢٠٠)، ص ١٣١ .